



الإجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأراضي الرطبة

(رامسار، إيران، 1971)

"الأراضي الرطبة: موطن ووجهة"

بوخاريس، رومانيا، 6-13 تموز 2012

رامسار - مؤتمر الأطراف الحادي عشر مشروع القرار 14

البند الخامس عشر من الأجندة

مشروع القرار XI.14

التغير المناخي والأراضي الرطبة: تبعات إتفاقية رامسار على الأراضي الرطبة

معد من قبل هيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية، ومقدم من قبل اللجنة الدائمة

مذكرة توضيحية. إن النص الوارد بين قوسين [] يتعلق بالتغيرات الأساسية التي اقترحها المشاركون في اجتماع اللجنة الدائمة الثالث والأربعين، ولكن لم تتوصل اللجنة الدائمة في ذلك الاجتماع وفي المشاورات اللاحقة لآراء مشتركة بشأنها. أما الأقواس المعقوفة { } فتشير إلى وجوب توفير المزيد من المعلومات، مثل عناوين القرارات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف المتعاقدة الحادي عشر.

1. إذ يشير إلى أن القرار X.24 حول التغير المناخي والأراضي الرطبة (2008)، الذي تم تحديثه وإحلاله محل القرار VIII.3 حول التغير المناخي والأراضي الرطبة: التأثيرات والتكيف والتخفيف (2002)، مقرأً بتبعات التغير المناخي المحتملة على الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الحكيم، من بين أمور أخرى، كما دعا الأطراف المتعاقدة إلى إدارة الأراضي الرطبة بهذه الطريقة لزيادة مرونتها في مواجهة التغير المناخي والظواهر الطبيعية القصوى ولضمان أن الاجراءات المتخذة لمواجهة تأثيرات التغير المناخي لن تؤدي إلى إلحاق الضرر بالطابع البيئي للأراضي الرطبة، و يسلم بدور اتفاقية رامسار والولاية المسندة إليها في معالجة جميع القضايا التي تؤثر على الحفاظ على الطابع البيئي للأراضي الرطبة؛



インクカートリッジリサイクルプロジェクト



2. وإذ يشير كذلك إلى أن الفريق الحكومي الدولي للتغير المناخي (IPCC) خلص في تقريره التقييمي الثالث والرابع إلى أن الأراضي الرطبة هي من بين النظم الطبيعية الأكثر عرضة للتغير المناخي نظراً لمحدودية قدرتها على التكيف مما يجعلها تواجه أضراراً بالغة لا يمكن إصلاحها، ويدرك بأن الفريق الدولي الحكومي للتغير المناخي (IPCC) يقوم حالياً بالعمل على تقرير تقييمي خامس قصد توفير تحديث للمعرفة المتعلقة بالمظاهر العلمية والتقنية والاجتماعية-الاقتصادية للتغير المناخي خلال الأعوام 2013/2014؛

3. وإذ يدرك أن الفريق الحكومي الدولي للتغير المناخي (IPCC) يجري حالياً مزيداً من العمل بناء على طلب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية (SBSTA) التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي (UNFCCC)، ولا سيما في إعداد الملحق 2013 لإرشادات الفريق الحكومي الدولي للتغير المناخي (IPCC) لعام 2006 المتعلق بالأنشطة الدولية حول غازات الدفيئة: الأراضي الرطبة؛

4. وإذ يسلم بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه منذ مؤتمر رامسار للأطراف المتعاقدة العاشر (2008) فيما يتعلق بالمعرفة والوعي بأهمية وظيفة الأراضي الرطبة في احتجاز وتخزين الكربون (بما في ذلك ومن بين أنواع عدة المختات الداخلية والأراضي الرطبة الساحلية ذات الغطاء النباتي مثل المنغروف والأهوار الملحية والأعشاب البحرية)، وبخاصة فيما يتعلق بالفهم العلمي لتدفق غازات الدفيئة من الأراضي الرطبة ومسبباتها الناجمة عن استخدام الأراضي، وتغير استخدامات الأراضي، ومصادر الغابات، من خلال تقييم 'الكربون الرطب' و 'الكربون الأزرق' الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، البنك الدولي، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN، اتفاقية رامسار (بالتعاون مع صندوق دانون للطبيعة)، والأراضي الرطبة الدولية، وغيرهم، كما يدرك أيضاً أن استمرار تدهور وخسارة الأراضي الرطبة هذه تطلق كميات كبيرة من الكربون المخزن مما يؤدي إلى تفاقم التغير المناخي؛

5. وإذ يذكر إلى أن نص ديباجة الاتفاقية يعبر عن "الرغبة في وقف الزحف التدريجي على الأراضي الرطبة وفقدان هذه الأراضي حاضراً وفي المستقبل"، ويشير إلى أنه قد تم التأكيد مجدداً على تجنب مثل هذه الخسارة والتدهور في قرارات مؤتمر الأطراف التالي كخيار أساسي لتحقيق الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الحكيم (كما هو مبين في {مؤتمر الأطراف الحادي عشر مشروع القرار 9} حول إطار عمل متكامل لتفادي وتخفيف وتعويض خسارة الأراضي الرطبة)، وإذ ينتابه القلق بشأن أهمية الأراضي الرطبة في إدارة انبعاثات غازات الدفيئة التي لا تزال غير مُعترف بها بالكامل من قبل استراتيجيات وآليات الاستجابة الدولية والوطنية للتغير المناخي؛

6. وإذ يشير أيضاً إلى أن إطار العمل الاستراتيجي وإرشادات التنمية المستقبلية لقائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية (مؤتمر الأطراف المتعاقدة، الهدف 4.1) يحث على استخدام مواقع رامسار كمناطق مرجعية أساسية للرصد بهدف الكشف عن التوجهات في مجال التغير المناخي، من بين أمور أخرى؛ وإذ يسلم بالدور

الذي يمكن أن يؤديه تحديد مواقع رامسار وإدارتها الفعالة في وظائف احتجاز الكربون وتخزينه، وتنظيم التغير المناخي؛ وإذ يدرك أن هناك ثلاثة أنواع من الأراضي الرطبة الحرجية مدرجة في نظام تصنيف رامسار لأنواع الأراضي الرطبة (نوع I: الأراضي الرطبة الحرجية التي تغمرها مياه المد والجزر؛ Xf: الأراضي الرطبة ذات المياه العذبة والأشجار المهيمنة؛ ونوع Xp: الأراضي الخثية الحرجية)؛

7. وإذ يرحب بالتقدم المستمر الذي تحرزته اتفاقية رامسار، كما هو مبين في مؤتمر الأطراف الحادي عشر، مشروع القرار 6 { حول الشراكات والجهود المشتركة مع الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والمؤسسات الأخرى، في توسيع نطاق التعاون مع الاتفاقات البيئية الأخرى متعددة الأطراف والمؤسسات الأخرى، بحيث تتاح الخبرة والمشورة التي توفرها اتفاقية رامسار لدعم جميع هذه الهيئات في معالجة القضايا التي تؤثر على الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الحكيم؛

8. وإذ يشير إلى إنشاء "صندوق دانون للطبيعة" (DFN) من قبل مجموعة دانون، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN، واتفاقية رامسار في مؤتمر الأطراف العاشر، وهو مبادرة لتطوير برنامج لاستعادة الأراضي الرطبة، خاصة أشجار المنغروف، تخزين الكربون وموازنته، وإذ يشير إلى التقدم الذي أحرزته هذه المبادرة منذ مؤتمر الأطراف المتعاقدة العاشر، بما في ذلك تطوير منهجية واسعة النطاق لاستصلاح غابات المنغروف لموازنة الكربون التي أقرت من قبل آلية التنمية النظيفة (CDM) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي (UNFCCC) في عام 2011؛

9. وإذ يسلم بأن الأراضي الرطبة تقدم مجموعة واسعة من خدمات النظم البيئية التي تساهم في رفاه الإنسان، وبأن بعض أنواع الأراضي الرطبة تقدم خدمات هامة بالنسبة للتكيف مع التغير المناخي، بما في ذلك العمل كبنية تحتية طبيعية للحد من آثار الظواهر المناخية الشديدة مثل العواصف، والفيضانات، وانجراف السواحل، وتسرب المياه المالحة إلى نظم المياه العذبة؛

10. وإذ يدرك بأن آليات التمويل المحتملة المرتبطة بمشروع REDD+ (الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها) بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي UNFCCC، وغيرها، قد تمكن من توفير التمويل للدول النامية من أجل أنشطة استصلاح الغابات التي من شأنها الإسهام في التخفيف من أثر التغير المناخي، والإدارة المستدامة، ومخزون الكربون؛ وإذ يدرك أيضاً أنه في عام 2011 وفرت جمعية الاستصلاح البيئي استعراضاً لفرص وتحديات الاستصلاح البيئي ضمن إطار REDD+ (الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها)؛ وإذ يشير إلى أن العديد من مشاريع REDD+ (الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها) قيد التطوير قد تنطوي على أراضي رطبة حرجية؛

11. وإذ يسلم بأن النجاح مرهون بتعزيز نظام REDD+ (الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها) للروابط الواضحة بين عمليات الحوكمة على المستوى الوطني للغابات وإجراءات التخفيف الملائمة للسياق

الوطني (NAMAs)، كما يجب تشجيع ممولي ومتلقي نظام REDD+ (الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها) على وضع منهجيات تشاركية مجدية من حيث التكلفة وقابلة للقياس الكمي فيما يخص الإدارة المستدامة وتحسين مخزون الكربون مما يعزز كلاً من التنوع الحيوي في الأراضي الرطبة وتوفير خدمات النظم البيئية للأراضي الرطبة للبلدان من ناحية وللمجتمعات المحلية والسكان الأصليين من ناحية أخرى؛

12. وإذ يدرك كذلك أن هيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية (STRP)، قد وصلت معالجة قضايا الأراضي الرطبة والتغير المناخي بناء على طلب الأطراف المتعاقدة بموجب القرار X.25 وذلك خلال فترة الثلاث سنوات من 2009-2012، بما في ذلك حول:

- i. أساليب تقييم تعرض مختلف أنواع الأراضي الرطبة للتغير المناخي؛
- ii. فرص التكيف مع التغير المناخي؛
- iii. استصلاح الأراضي الرطبة كأداة استجابة بشأن المناخ؛
- iv. دور وأهمية مختلف أنواع الأراضي الرطبة في دورة الكربون العالمية؛ و
- v. أحدث الرسائل المفتاحية والتوصيات بشأن الأراضي الرطبة، المياه والتغير المناخي من قبل المبادرات والعمليات الدولية والحكومية الدولية؛ و

13. إذ يتقدم بالشكر لهيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية لإتاحة الكثير من هذا العمل أمام الأطراف المتعاقدة وذلك من خلال تقارير رامسار التقنية وغيرها من الوثائق، وإذ يدرك أن مظاهر ذلك العمل لا تزال في طور التقدم؛

14. وإذ يشير إلى أن الرسائل المفتاحية لتقييم النظم البيئية للألفية (MA) الأراضي الرطبة وتقرير المياه التجميعة والتقارير العلمية اللاحقة تشير إلى أن حدوث تدهور وخسارة في الأراضي الرطبة يتم بشكل أسرع من النظم البيئية الأخرى، وأنه من المحتمل أن يعمل التغير المناخي العالمي على تفاقم خسارة وتدهور الكثير من الأراضي الرطبة، وأن التأثيرات السلبية للتغير المناخي العالمي ستؤدي إلى انخفاض في الخدمات التي توفرها الأراضي الرطبة، وأن استمرار خسارة وتدهور الأراضي الرطبة المتوقع سيفقد من قدرة الأراضي الرطبة على التخفيف من شدة التأثيرات؛

15. وإذ يسلم بأن الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الحكيم يساعد الكائنات الحية على التكيف مع التغير المناخي وذلك بضمان التواصل وتوفير منافذ وممرات للهجرة يمكنها التحرك من خلالها، وإذ يدرك جهود اتفاقية الأنواع المهاجرة (CMS) المبدولة في معالجة هذه القضايا، بما في ذلك اعتمادها القرار 10.19 في مؤتمر الأطراف العاشر (تشرين الثاني 2011) المتعلق بالحفاظ على الأنواع المهاجرة في ضوء التغير المناخي، وإعتماد اجتماع الأطراف الخامس (MOP5) للاتفاق الأفريقي-الأوروبي-الآسيوي للطيور المائية المهاجرة (AEWA) في أيار 2012 من القرار 5.xx حول الطيور المائية المهاجرة والتغير المناخي؛

16. وإذ يشير إلى إعداد فريق الخبراء التقني المختص لاتفاقية التنوع الحيوي المعني بتغير المناخ والتنوع الحيوي عام 2009 لتقرير يتضمن تقديم المشورة بشأن إدماج الحفاظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي في أنشطة التخفيف من/ والتكيف مع التغير المناخي، ولتقرير السلسلة التقنية رقم 59 لاتفاقية التنوع الحيوي حول "REDD+ (الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها) والتنوع الحيوي" (2011)، و إذ يشير كذلك إلى أن المقرر X/33 للاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف المتعاقدة لاتفاقية التنوع الحيوي بشأن التنوع الحيوي والتغير المناخي قد طالب بإعداد مشورة تتعلق بتطبيق ضمانات التنوع الحيوي ذات العلاقة ب REDD+ (الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها) من أجل الموافقة عليها من قبل مؤتمر الأطراف الحادي عشر لاتفاقية التنوع الحيوي في تشرين الأول عام 2012، [ودعا أيضا إلى:

- i. اتخاذ اجراءات لتقليل أثر التغير المناخي على التنوع الحيوي وسبل العيش القائمة على التنوع الحيوي؛
- ii. الأخذ بالمنهجيات القائمة على أساس النظم البيئية من أجل التكيف، بما في ذلك حماية المخثات، والإدارة المستدامة للأراضي الرطبة استصلاح الأراضي الرطبة المتدهورة والمراعي الطبيعية، والحفاظ على أشجار المنغروف، والأهوار الملحية وقيعان الأعشاب البحرية؛
- iii. تحسين سبل الحفاظ، والاستخدام المستدام، واستصلاح الموائل الساحلية والبحرية المعرضة لأثار التغير المناخي أو التي تسهم في التخفيف من أثر التغير المناخي، مثل أشجار المنغروف، المخثات، الأهوار الملحية التي يغمرها المد، وغابات طحالب البحر السمراء، وقيعان الأعشاب البحرية؛ و
- iv. الحفاظ واستعادة الكربون العضوي في التربة والكتلة الحية، بما فيها المخثات وغيرها من الأراضي الرطبة، كمساهمة في تحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية رامسار للأراضي الرطبة واتفاقية التنوع الحيوي؛]

17. وإذ يشير كذلك إلى الهدف 15 من الخطة الاستراتيجية للتنوع الحيوي 2011-2020 التي اعتمدت من قبل اتفاقية التنوع الحيوي (CBD) [بطلول سنة 2020، فإن مرونة النظم البيئية وإسهام التنوع الحيوي في مخزون الكربون قد تحسن، من خلال خطط الحفاظ والاستصلاح، بما في ذلك استصلاح 15% من النظم البيئية المتدهورة على الأقل، وبالتالي الإسهام في التخفيف من أثر التغير المناخي والتكيف معه ومكافحة التصحر؛] وإذ يسلم بأن تنفيذ استراتيجية 1.4 و 1.5 و 1.8 من خطة رامسار الاستراتيجية 2009-2015 ستسهم باتجاه تحقيق ذلك الهدف، كما هو مشار إليه في {مؤتمر الأطراف المتعاقدة الحادي عشر، مشروع القرار 3} المتعلق بتعديلات خطة رامسار الاستراتيجية؛

18. وإذ يؤكد مجدداً على أن السياسات التكاملية، وتدابير التخطيط للاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة تحتاج إلى التشجيع لمعالجة تأثير التغير المناخي العالمي على الترابط بين الأراضي الرطبة، وإدارة المياه، والزراعة، وإنتاج الطاقة، والحد من الفقر، والصحة البشرية، وإذ يرحب بتقرير رامسار التقني رقم 6 حول التفاعلات بين

الأراضي الرطبة وصحة البشرية، {كذلك مؤتمر الأطراف المتعاقدة الحادي عشر، مشروع القرار 12} الذي يتناول بمزيد من التفصيل الفوائد العديدة التي يحصل عليها الناس من الأراضي الرطبة الصحية والحاجة إلى إدماج منهجيات التكيف مع التغير المناخي مع الجهود الرامية إلى التخفيف من شدة الفقر؛ و

19. وإذ يشير إلى إن الهدف 4.1 من إطار العمل الاستراتيجي وإرشادات التنمية المستقبلية للقائمة [هو] استخدام مواقع رامسار كمناطق أساسية ومرجعية للرصد البيئي الوطني، والأبعد من الوطني/ الإقليمي، للكشف عن التوجهات المتعلقة بخسارة التنوع الحيوي والتغير المناخي، وعمليات التصحر"، لكن إذ ينتابه القلق، حول عدم ملائمة آليات تعيين حدود واضحة للتغير في الطابع البيئي أو خطوط أساسية كافية أو شروط مرجعية يمكن من خلالها تقييم التغيير، أو للإبلاغ بموجب المادة 3.2 من الإتفاقية (انظر أيضاً مؤتمر الأطراف المتعاقدة الحادي عشر، الوثيقة XX المتعلقة بحدود التغير المقبول في سياق اتفاقية رامسار)؛

مؤتمر الأطراف المتعاقدة

20. يؤكد على أن هذا القرار قد بني على القرار X.24 والمتعلق بالتغير المناخي والأراضي الرطبة، الذي طالب أمانة رامسار، وهيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية، ولجنة تنسيق العمل العالمي المتعلق بالأراضي الخثية (CCGAP) العمل مع الاتفاقيات والوكالات الدولية ذات العلاقة (بما فيها اتفاقية التنوع الحيوي CBD، اتفاقية الأنواع المهاجرة CMS اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر UNCCD، برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، منظمة الأغذية والزراعة FAO، والبنك الدولي، وبشكل خاص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي UNFCCC، والفريق الحكومي الدولي للتغير المناخي IPCC، معترفاً بالولاية المتميزة والوضع القانوني المستقل لكل اتفاقية وضرورة تجنب ازدواجية الأنشطة وتشجيع الاقتصاد في التكلفة [وإذ يعترف بأن المنتدى متعدد الأطراف للمناقشات المتعلقة بالتغير المناخي هو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي UNFCCC]) من أجل التحقق من إمكانية إسهام النظم البيئية للأراضي الرطبة في التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه، خاصة للحد من التدهور ودعم المرونة إزاء التغير المناخي، ولإعداد المشورة للأطراف المتعاقدة بشأن هذه القضايا؛

21. يحث الأطراف المتعاقدة على الحفاظ على الطابع البيئي للأراضي الرطبة قدر الإمكان لمواجهة التغيرات البيئية التي يسببها المناخ، عند الضرورة، لتشجيع استصلاح الأراضي الرطبة المتدهورة من أجل تحسين مرونتها، وقابليتها للإسهام في التكيف المناخي المستند إلى الطبيعة، وقدرتها على احتجاز وتخزين الكربون وذلك كاستجابات هامة اتجاه التغير المناخي؛

22. [يحث الأطراف المتعاقدة على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان احتواء منهجيات REDD+ (الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها) الوطنية على خطوات من شأنها توفير منهجيات ملائمة قابلة

للقياس الكمي، مجدية من حيث التكلفة وتشاركية من أجل إدارة مستدامة وتحسين مخزون الكربون مما يعزز كلاً من التنوع الحيوي للأراضي الرطبة وإيصال خدمات النظم البيئية لكل من المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، ويطلب هيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية STRP، العاملة مع الأطراف المتعاقدة والمنظمات الدولية المعنية بإعداد مشورة للمساعدة في تطوير مثل هذه المنهجيات، كذلك لتحديد الظروف التي على ضوءها قد تعود المنافع النسبية على المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية بالنفع أو لا تعود؛]

23. يشجع الأطراف المتعاقدة وممثلهم للتواصل مع نظرائهم في الاتفاقية الإطارية وفريقها العامل المختص المعني بالعمل التعاوني بعيد المدى بموجب الاتفاقية (AWG-LCA) من أجل بدء وتعزيز تبادل المعلومات حول الأدوار الفعلية والمحتملة للحفاظ على الأراضي الرطبة وإدارتها، وتنفيذ أنشطة الاستصلاح [أثناء تنفيذ الاستراتيجيات REDD+ (الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها) الوطنية؛]

24. [ويشجع الأطراف والقطاع الخاص وغيرهم من المعنيين، على احترام التشريعات الوطنية، لاستطلاع فرص تدابير الحوافز وآليات تمويل الأنشطة الواقعة ضمن إطار التكيف مع/ والتخفيف من أثر التغير المناخي من أجل دعم الاستخدام والاستصلاح المستدامين للأراضي الرطبة علاوة على دعم سبل العيش المحلية والإسهام في القضاء على الفقر، بما في ذلك استطلاع إمكانية دمج مفهوم [تقييم النظام البيئي] [آليات التعويض البيئي] منظمة التعاون الاقتصادي-التعويض]، تمشياً مع أحكام الاتفاقية، والأهداف الإنمائية المنفق عليها دولياً، والالتزامات الأخرى ذات العلاقة؛]

25. يحث الأطراف المتعاقدة على وضع وتنفيذ السياسات التي تعزز فرص الاستفادة من الخدمات التنظيمية التي سبق أن وفرتها الأراضي الرطبة للنظام المناخي العالمي، فيما تسهم في الوقت نفسه في تحسين سبل عيش الإنسان والحد من الفقر وتحقيق أهداف التنوع الحيوي، بما في ذلك أهداف آيتشي Aichi للتنوع الحيوي التي وضعها مؤتمر الأطراف المتعاقدة العاشر لاتفاقية التنوع الحيوي بموجب المقرر X/2، وإعلام الأمانة العامة بأي تقدم ونجاح وأفضل الممارسات من خلال رفع التقارير الوطنية إلى مؤتمر الأطراف؛]

26. يشجع الأطراف المتعاقدة وغيرها من المنظمات على إجراء دراسات حول دور الأراضي الرطبة الحرجية وغير الحرجية على حد سواء فيما يتعلق ب (i) التخفيف من أثر التغير المناخي، بما في ذلك دور الأراضي الرطبة في تخزين الكربون واحتجازه، الانبعاثات من الأراضي الرطبة المتدهورة، وتجنب الانبعاثات بحسب مصادرها وإزالتها بواسطة المصارف، و (ii) التكيف مع التغير المناخي، بما في ذلك التخفيف من أثر الفيضانات، وإمدادات المياه وتخزينها، والحد من التأثيرات المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر؛ ويدعو الأطراف المتعاقدة وغيرها من المنظمات لوضع النتائج التي يتوصلوا إليها على ذمة أمانة رامسار واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي UNFCCC والهيئات الأخرى ذات العلاقة من خلال عمليات الإبلاغ القائمة؛ ويطلب

هيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية STRP بجمع وتقييم دراسات الحالة وغيرها من المعلومات ووضعها في متناول الأطراف المتعاقدة؛

27. يحث الأطراف المتعاقدة وغيرها على الاستفادة من إرشادات رامسار المتوفرة حول الاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة (متوفر في كتيبات الاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة)، والتي يعتبر الكثير منها قابل للتطبيق على العديد من التهديدات والتأثيرات على الأراضي الرطبة الناجمة عن التغير المناخي، لدى وضع سياساتهم وتدابير التكيف مع التغير المناخي في الأراضي الرطبة؛

28. يشجع الأطراف المتعاقدة على مراجعة أو وضع سياسات تتعلق بالقطاعات التي تؤثر على مخزون الكربون في الأراضي الرطبة، كما أُشير في مؤتمر الأطراف المتعاقدة الحادي عشر، مشروع القرار 10 المتعلق بالأراضي الرطبة وقضايا الطاقة؛

29. [يحث الأطراف والحكومات الأخرى، ويدعو الأمانات والهيئات الفرعية العلمية والتقنية للاتفاقيات البيئية، على تحسين التعاون المتعلق بالتنوع الحيوي والتغير المناخي على المستوى الدولي من خلال بناء القدرات وتعبئة الموارد، وبرامج العمل التعاوني، بما في ذلك من خلال الآليات المُعدّة كفريق الاتصال المشترك بين اتفاقيات ريو ومجموعة اتصال التنوع الحيوي؛]

30. يطالب هيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية STRP بمواصلة إعداد المشورة حول التبعات المترتبة على التغير المناخي للمحافظة على الطابع البيئي للأراضي الرطبة، بما في ذلك، ومن جملة أمور، الإبلاغ عن التغير في الطابع البيئي وتحديد حدود هذا التغير، وتحديد الشروط المرجعية المناسبة لتقييم التغير في الطابع البيئي، واستراتيجيات التعامل مع ظهور النظم البيئية المستجدة أو المختلطة كنتيجة للتغير المناخي؛

31. ويطالب هيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية STRP، جنباً إلى جنب مع الأمانة العامة ومبادرات رامسار الإقليمية والمراكز الإقليمية، بالتعاون مع المنظمات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، ضمن اختصاص كل منها، لبحث إمكانية إسهام النظم البيئية للأراضي الرطبة في التخفيف من أثر التغير المناخي والتكيف معه وذلك [عن طريق

i. إعداد مشورة حول تقييم المرونة والضعف الاجتماعي نحو التغير المناخي استكمالاً للمشورة المتوفرة حول الضعف الفيزيائي الحيوي للأراضي الرطبة نحو التغير المناخي (تقرير رامسار التقني رقم 5 / اتفاقية التنوع الحيوي CBD، السلسلة التقنية رقم 57)؛

ii. إعداد مشورة حول التكيف مع التغير المناخي القائم على النظام البيئي للأراضي الرطبة الساحلية والداخلية، بالعمل مع، ومن بين أمور عدة، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، المنظمات الدولية الشريكة، وغيرهم من المنظمات غير الحكومية بما فيها منظمة الحفاظ على الطبيعة (TNC)؛ و

iii. مراجعة أي مشورة اعتمدها مؤتمر الأطراف الحادي عشر لاتفاقية التنوع الحيوي CBD فيما يتعلق بتطبيق الضمانات المتعلقة بالتنوع الحيوي لبرامج REDD+ (الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها)، وتقديم المشورة بخصوص مدى أهميتها بالنسبة لتطبيقها في سياق الأراضي الرطبة ضمن إطار اتفاقية رامسار؛

وذلك دون استباق أي من المقررات المستقبلية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي UNFCCC؛]

32. يحث مراكز التنسيق الوطنية لهيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية على الانخراط والإسهام في هذا العمل لتوفير آفاق وطنية وإقليمية والإسهام بالخبرات المحلية من خلال شبكات علماء الأراضي الرطبة وغيرهم من الخبراء؛

33. يطلب إلى أمانة رامسار مشاركة هذا القرار [مع نظرائها في مجموعة الاتصال بالتنوع الحيوي وفريق الاتصال المشترك] [الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف لاتفاقية التنوع الحيوي (CBD) وأي اجتماعات إقليمية تحضيرية لمؤتمر الأطراف هذا لضمان مدخلات من قبل اتفاقية رامسار للمداولة بما يتعلق باستصلاح النظم البيئية والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي من ناحية المناظر الطبيعية؛ و

34. يدعو سلطات رامسار الإدارية لجعل هذا القرار موضع اهتمام مراكز التنسيق الوطنية لسائر الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، ويشجع الأطراف المتعاقدة على تعزيز العمل التعاوني فيما بين مراكز التنسيق الوطنية للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف لدعم تنفيذها.